



تقدير موقف

لماذا كان انقلاب تركيا الأشدّ دموية أكثر الانقلابات فشلاً؟

وحدة تحليل السياسات في المركز العربي | يوليو 2016

لماذا كان انقلاب تركيا الأشدّ دموية أكثر الانقلابات فشلاً؟

سلسلة: تقدير موقف

وحدة تحليل السياسات في المركز العربي | يوليو 2016

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2016

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقتها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع رقم: 826 - منطقة 66

الدفنة

ص.ب: 10277

الدوحة، قطر

هاتف: +974 44199777 | فاكس: +974 44831651

www.dohainstitute.org

المحتويات

1	مقدمة
1	الجيش والسياسة في تركيا
3	أسباب الفشل
4	المواقف الدولية
6	ردة فعل الحكومة
7	خلاصة

مقدمة

شهدت تركيا مساء يوم 15 تموز / يوليو محاولة انقلاب عسكري بدأت بقطع جسريّ البوسفور اللذين يربطان قسماً إسطنبول الآسيوي والأوروبي. ثم توالى الأنباء عن سيطرة الجيش على مطار إسطنبول ومقر التلفزيون الرسمي (TRT) قبل أن تتمّ إذاعة البيان اليتيم للانقلاب بعد منتصف ليل الجمعة بقليل وجاء فيه "إنّ القوات المسلحة التركية التي هي مكّون مؤسس للجمهورية وأمانة من القائد العظيم أتاتورك"، وفي إطار "السلام في الوطن، السلام في العالم"،... قامت بـ "السيطرة على مقاليد الحكم اعتباراً من الساعة 03:00 من صباح 16 تموز / يوليو بهدف تأسيس علاقات والتعاون بشكل أقوى مع المنظمات والمجتمع الدوليين لإحلال السلام والاستقرار في العالم"، واعتباراً من التوقيت نفسه فقد تمّ إعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد¹. وبحسب مصادر الجيش التركي، يبدو أنّ كشف محاولة الانقلاب عصر يوم 15 تموز / يوليو أدى إلى تقديم موعدها بضع ساعات، إذ كان مقرراً القيام بها عند الثالثة فجراً في التوقيت المحلي على أن تتمّ إذاعة بيان الانقلاب عند السادسة صباحاً. وثمة روايات أخرى.

الجيش والسياسة في تركيا

على مدى قرن تقريباً، كان الجيش الفاعل الرئيس في الحياة السياسية التركية، وعدّ نفسه مؤسس الجمهورية وحامي قيمها. لذلك كان تدخّله في السياسة أمراً مألوفاً. وقد حكم الجيش تركيا فعلياً منذ الانقلاب الذي وقع ضد السلطان عبد الحميد الثاني عام 1908. وأصبح بعد هزيمة السلطنة في الحرب العالمية الأولى جيش الجمهورية الذي دافع عن حدود تركيا الحالية وحمى استقلالها، بقيادة أتاتورك، وحكمها مباشرة حتى عام 1946. ففي ذلك العام قرّر الرئيس عصمت إينونو إعادة الحياة الدستورية، وإجراء انتخابات تعددية. لكن بعد ذلك، قام الجيش بثلاثة انقلابات في الأعوام 1960 و 1971 و 1980؛ بمعدل انقلاب على رأس كلّ عقد. وقام الجيش

¹ "نص بيان انقلاب تركيا الفاشل"، الجزيرة نت، 17 تموز / يوليو 2016، شوهد في 2016/7/21، في:

<http://goo.gl/dNHZRS>.

أيضاً في عام 1997 بما أصبح يُعرف "بعملية 28 فبراير"، أطاح بموجبها ائتلاًفًا حكوميًا بقيادة رئيس الوزراء الإسلامي في ذلك الوقت نجم الدين أربكان، من دون أن يحرك قوّاته.

ومنذ وصوله إلى الحكم عام 2002، حاول "حزب العدالة والتنمية" مسابرة الجيش المتشكك والتعايش معه، قبل أن يكشف في عام 2008 عن محاولة انقلابية عُرفت باسم "قضية أرغنون"، أو "المطرقة"، وضُبط على أثرها مئات من ضباط الجيش، الذين تمت إحالتهم على المحاكمة.

وفي عام 2013 وعلى أثر الخلاف الذي نشب بين حكومة حزب العدالة والتنمية وحركة "الخدمة"، وهي منظمة صوفية أشبه بالأخوية تغلغت في مفاصل المجتمع والدولة، أسّسها عام 1970 الداعية فتح الله غولن، جرى ردّ الاعتبار للجيش بعد أن تبين أنّ معظم المتهمين في المحاولة الانقلابية لم يكونوا متورطين فيها، بل اتهمتهم جماعة "الخدمة" التي كانت تُحكم سيطرتها على جهازي الشرطة والقضاء، مستغلةً الفرصة لتعزيز نفوذها في المؤسسة العسكرية وغيرها من أجهزة الدولة؛ بحيث بدأت بعدها حكومة العدالة والتنمية إعادة بناء الشرطة والدرك وإدخال عناصر موالية لها فيهما.

لكن، على ما يبدو، ظلّ جزء من الجيش غير راضٍ عن أداء حكومة العدالة والتنمية وسياساتها الداخلية والخارجية على السواء، وبدا غير مستعد أيضاً للقبول بتزايد قوة حكومة مدنية منتخبة وسيطرتها على الجيش وتحديد دوره بالدفاع عن حدود البلاد بدلاً من الاستمرار في محاولة التدخّل في السياسة. وقد قيد عدم التوافق بين الحكومة والجيش السياسة التركية في سورية. وخلال الفترة الأخيرة، تعاظمت احتمالات القيام بانقلاب، لا سيما في ضوء تنامي التهديدات الأمنية، بعد أن أعلن كلٌّ من "حزب العمال الكردستاني" و"تنظيم الدولة الإسلامية" الحرب على تركيا، فضلاً عن تزايد الخلافات التركية مع روسيا وإسرائيل ودول غربية عديدة على رأسها الولايات المتحدة. واستباقاً لحملة تطهير جديدة في أوساط الضباط المشكوك في ولائهم يقوم بها عادةً المجلس العسكري الأعلى (YAS) عندما يصدر قائمة الترفيعات والتتقلات في آب / أغسطس من كلّ عام، سرّع الانقلابيون على ما يبدو جهودهم لإطاحة حكومة العدالة والتنمية. ويبدو أنّ الاتهامات الداخلية لسياسة أردوغان بالتسبّب في عزلة تركيا بين حلفائها التقليديين كانت من أسباب محاولة تركيا تسوية بعض الخلافات الخارجية، لتقليل أسباب التوتر الداخلي.

أسباب الفشل

على الرغم من توافر عوامل كثيرة لنجاح الانقلاب، مثل عنصر المباغثة، لناحية التوقيت على الأقل، وردود الأفعال الدولية الضعيفة، وامتلاك المتمردين قوة نارية كبيرة مثل الطيران والدبابات التي نزلت إلى الشوارع في إسطنبول وأنقرة في ضوء مشاركة مختلف صنوف الأسلحة وضباط كبار في الجيش التركي، فشلت المحاولة الانقلابية. وكان أبرز أسباب الفشل هو إجماع الطبقة السياسية والنخب الفكرية ووسائل الإعلام وقطاعات عريضة من الشعب التركي على رفض الانقلاب؛ فقد عارض الانقلاب قوى المعارضة الرئيسية، وعلى رأسها "حزب الشعب الجمهوري" الذي يعدّ الوريث السياسي والفكري للتيار العلماني الأتاتوركي، وحزب "الحركة القومية"، وهو حزب قومي يميني متطرف، و"حزب الشعوب الكردي" الذي يعبر عن رأي عام كردي معارض بشدة الجيش التركي المسؤول عن سياسة تترك الأكراد. وعلى الرغم من اختلافاتها الكبيرة مع الحزب الحاكم في السياسات والتوجهات الفكرية والأيدولوجية، عبّرت هذه الأحزاب عن رفضها الانقلاب. وقد استنفر الانقلابيون كلّ القوى السياسية في البلاد ضدّهم بهجومهم على البرلمان، بحيث قصفته الطائرات سبع مرات متتالية غداة الانقلاب، وهي المرة الأولى التي يستهدف فيها أيّ انقلاب عسكري البرلمان التركي الذي يعدّه الكثير من الأتراك رمزاً لحياتهم السياسية والحزبية وتجربتهم الديمقراطية. ورفضت وسائل الإعلام أيضاً، على اختلاف توجهاتها الوقوف إلى جانب الانقلاب. لا بل يعود الفضل إلى وسائل إعلام تركية معارضة في إعطاء الفرصة لقادة الحزب والدولة للظهور على شاشاتها وتوجيه رسائل من خلالها، بعد أن قام الانقلابيون بالسيطرة على وسائل الإعلام المملوكة للدولة. وكان لظهور الرئيس أردوغان في مكالمة هاتفية مصورة على قناة "سي أن أن تورك"، المملوكة لمجموعة دوغان ذات التوجهات العلمانية المتشددة، أثر رئيس في إجهاض محاولة الانقلاب؛ إذ وجّه رسالة إلى الشعب التركي طالبه فيها بتحدّي إرادة الانقلابيين والنزول إلى الشوارع للدفاع عن ديمقراطيته. وظهر على وسائل الإعلام أيضاً كلّ من رئيس الحكومة بن علي يلدريم، والرئيس السابق عبد الله غل ورئيس الحكومة السابق أحمد داود أوغلو، وغيرهم من مسؤولي حزب العدالة والتنمية مطالبين الشعب التركي برفض الانقلاب والاحتشاد في الشوارع. وقام الشعب التركي بالدور الأكبر في إجهاض الانقلاب؛ إذ نزل الجمهور إلى الشارع وتحدىّ عنف الجيش الذي لم يتردد بعض وحداته في إطلاق النار على المدنيين، علماً وأنّ الانقلاب أدى إلى سقوط 300 قتيل تقريباً، كان نصفهم من المدنيين. وقامت بعض وحدات الجيش التي ظلّت على ولائها للحكومة

المنتخبة مثل الجيش الأول الذي أُنّ الحماية لعودة الرئيس إلى إسطنبول، عبر مطار أتاتورك، ووحدات الشرطة والقوات الخاصة، بدور مهم في إجهاض الانقلاب.

ولفشل الانقلابيين في الوصول إلى الرئيس وقتله أو اعتقاله في مقر إقامته في مرمريس، دور رئيس أيضاً في إفشال الانقلاب. فعادة تثبت الانقلابات العسكرية انتصارها للشعب باعتقال القيادة السياسية للدولة أو قتلها، لكي يستسلم الناس للأمر الواقع والحكام الجدد.

ويبدو أنّ القوى العسكرية التي شاركت في الانقلاب أو أيدته كانت أكبر مما روجت له الحكومة لأول وهلة. وكان لترويج فكرة أنّ الجيش غير مشارك أثر كبير في ردة فعل الجمهور الذي تشجّع وخرج إلى الشارع. ولكن الاعتقالات اللاحقة شملت قادة ثلاثة جيوش من أربعة وقيادات رئيسة في سلاح الطيران والبحرية والاستخبارات العسكرية. ومن ثمّ، لم يكن هذا انقلاب ضباطٍ قلائل من الرتب الوسطى والدنيا. كما أنّ الحكومة لم تجد سوى قوات الدرك والمخابرات لتأتمر بأوامرها في الساعات الأولى.

وهذا يعني أنه ينتظر الحكومة عمل مكثف ومنتشعب في الجيش. وقد يعني ذلك إعادة هيكلته، والتأثير مؤقتاً في دور تركيا الإقليمي. فسوف تتشغل تركيا في إعادة ترتيب البيت الداخلي، ولا سيما الجيش وأجهزة الدولة.

المواقف الدولية

مثّلت المواقف الدولية، وبخاصة الموقف الأميركي، صدمة بالنسبة إلى الحكومة التركية؛ إذ كان متوقعاً أن يصدر عن الإدارة الأميركية موقفٌ فوري يندد بالانقلاب ويدعم الحكومة الشرعية المنتخبة. لكن وزير الخارجية الأميركي، جون كيري الذي سُئل عن موقفه من المحاولة الانقلابية الجارية في تركيا، خلال مؤتمر صحفي كان يعقده مع نظيره الروسي، سيرغي لافروف، في ختام زيارة له إلى موسكو مخصصة للبحث في التنسيق الروسي - الأميركي في سورية، اكتفى بالتعبير عن أمله "بأن يكون هناك استقرار وسلام واستمرار في تركيا"².

² "Secretary of State John Kerry responds to the possibility of a military coup in Turkey," *Politico*,

15/7/2016, accessed on 21/7/2016, at:

<http://www.politico.com/video/2016/07/kerry-responds-to-possible-military-coup-in-turkey-059925>

وما زاد الأمر سوءًا أنّ السفارة الأميركية في أنقرة أصدرت بيانًا ليلة الانقلاب رأت فيه أنّ ما يجري في تركيا هو "انتفاضة"³. وفي اليوم التالي، أصدر البيت الأبيض بيانًا استنكر فيه المحاولة الانقلابية التي اتضح فشلها ومحض فيه الدعم للحكومة التركية "المدنية والمنتخبة ديمقراطيًا"⁴؛ وتضمّن البيان أيضًا حثًا لجميع الأطراف في الأزمة التركية على التصرف في إطار القانون وضبط النفس وتجنّب العنف وسفك الدماء وأيّ أفعال قد تؤدي إلى انعدام الاستقرار⁵.

لقد أثار هذا الموقف الكثير من التساؤلات بين المسؤولين الأتراك بشأن حقيقة الموقف الأميركي ممّا جرى، ووصل الأمر إلى حدّ قيام وزير العمل التركي باتهام الولايات المتحدة بأنّها "دبّرت" محاولة الانقلاب، بينما كتب أحد رؤساء تحرير الصحف القريبة من الحكومة مقالةً على الصفحة الأولى بعنوان "الولايات المتحدة تحاول اغتيال أردوغان"⁶. وقد نفت الإدارة الأميركية هذه الاتهامات⁷، وعبّرت عن ذلك برفضها منح اللجوء السياسي لقائد قاعدة إنجريك التركية الذي ألقى القبض عليه لاحقًا لدوره في التخطيط للانقلاب العسكري⁸. بيد أنّ تركيا طالبت واشنطن أيضًا بتسليمها الداعية فتح الله غولن الذي يعيش في بنسلفانيا، بوصفه المدير الفعلي للمحاولة الانقلابية. لكنّ واشنطن طالبت أنقرة بتقديم أدلة على تورّطه. وعلى كل حال، وعلى الرغم من اهتمام أردوغان

³ Megan Garvey, "State Department to U.S. citizens in Turkey: Do not go to our consulates or embassy," *Los Angeles Times*, 16/7/2016, accessed on 21/7/2016, at: <http://goo.gl/Kq4b2z>.

⁴ "The Situation in Turkey," Press Statement by John Kerry, U.S. Department of State, 15/7/2016, accessed on 21/7/2016, at: <http://www.state.gov/secretary/remarks/2016/07/260132.htm>

⁵ "Readout of the President's Update on the Situation in Turkey," *The White House*, Office of the Press Secretary, 16/7/2016, accessed on 21/7/2016, at: <https://www.whitehouse.gov/the-press-office/2016/07/16/readout-presidents-update-situation-turkey>

⁶ Gardiner Harris, "John Kerry Rejects Suggestions of U.S. Involvement in Turkey Coup, NYT," *The New York Times*, 17/7/2016, accessed on 21/7/2016, at: <http://goo.gl/FCRGug>.

⁷ Victor Kotsev & John Dyer, "Turkey blames U.S. for coup attempt," *USA TODAY*, 18/7/2016, accessed on 21/7/2016, at: <http://www.usatoday.com/story/news/world/2016/07/18/turkey-blames-us-coup-attempt/87260612/>,

⁸ Tim Arango & Ceylan Yeginsu, "Erdogan Triumphs After Coup Attempt, but Turkey's Fate Is Unclear," *The New York Times*, 17/7/2016, accessed on 21/7/2016, at: http://www.nytimes.com/2016/07/18/world/middleeast/turkey-coup-erdogan.html?_r=0

بتخفيف النبرة نحو الولايات المتحدة واعتماد لغة تصالحية، وتواصل أوباما المباشر معه، يتضح أنّ الولايات المتحدة لم تُبدِ حماساً للحفاظ على النظام الديمقراطي في تركيا، ولم تكن لتأسف على إطاحة أردوغان.

ردة فعل الحكومة

على أثر فشل المحاولة الانقلابية الأكثر دموية في تاريخ الانقلابات التي شهدتها الجمهورية التركية منذ نشأتها عام 1923، قامت الحكومة التركية التي راعها حجم المشاركة فيها، باتخاذ جملة إجراءات تمخّص عنها اعتقال كلّ من يشتبه بتورّطه في المحاولة الانقلابية أو الانتماء إلى جماعة "الخدمة"، أو طرده. وشمل العدد نحو 35 ألفاً تمّ طردهم أو اعتقالهم من ضباط الجيش والشرطة والجهاز القضائي. وتمّ تجميد عمل أكثر من 15 ألف موظف في وزارة التعليم، وأُقيِل أكثر من 1500 من رؤساء الجامعات وعمداء الكليات. وسُحبت رخصة العمل من أكثر من 20 ألف مدرس في المدارس الخاصة⁹. أمّا وزارة الداخلية فقد أعلنت أنّها جمّدت عمل نحو تسعة آلاف من منتسبيها للاشتباه بعلاقتهم بالمحاولة الانقلابية، من بينهم نحو ثمانية آلاف ضابط شرطة، ومئات من قوات الدرك، كما عُزل ولاة ومفتشون ومستشارون في الوزارة، أو جُمّد عملهم. وأبدت الحكومة رغبتها في إعادة العمل بعقوبة الإعدام التي أوقف العمل بها عام 2004، بوصفها جزءاً من حزمة الإجراءات التي طالب بها الاتحاد الأوروبي للمضيّ قدماً في مفاوضات ضمّ تركيا إلى الاتحاد. وقد أعلن الرئيس التركي حالة الطوارئ "لمدة ثلاثة أشهر بموجب المادة 120 من الدستور" وبرّر هذا الإعلان بأنه يأتي في ظل وجود حالة العنف والتعرض للحريات، وأكد أنّ هذه الحالة لن تكون ضد الحقوق والحريات والديمقراطية بل لتعزيزها¹⁰.

جلبت هذه الإجراءات ردود أفعال ناقدة، بخاصة في أوساط إعلامية وسياسية غربية، ووُجّهت إلى الحكومة اتهامات بأنّها ربما تستخدم المحاولة الانقلابية الفاشلة ذريعةً للقيام بعملية اجتثاث كامل لخصومها في مختلف الأجهزة والمؤسسات على نمط عملية "اجتثاث البعث" سيء الصيت التي قامت بها الولايات المتحدة وحلفاؤها

⁹ Tim Arango & Ben Hubbard, "Turkey Pursues Cleric Living in U.S., Blamed as Coup Mastermind," *The New York Times*, 19/7/2016, accessed on 21/7/2016, at: <http://goo.gl/yxrfc8>.

¹⁰ "إردوغان: إعلان حالة الطوارئ في تركيا لمدة 3 أشهر"، وكالة أنباء الأناضول، 20 تموز/ يوليو 2016، شوهد في 21/7/2016، في: <http://bit.ly/29VvcQ3>

العراقيون بعد إسقاط نظام الرئيس السابق صدام حسين. لكن الحكومة تتفي من جهتها ممارسة عمليات تطهير وانتقام، وترى أنّ عمق تغلغل جماعة الخدمة في أجهزة الدولة ومؤسساتها يستدعي منها اتخاذ إجراءات تحول نهائيًا دون إمكانية حصول محاولة أخرى للانقلاب على الديمقراطية والشرعية التي يحددها الدستور وتقررها الإرادة الشعبية.

وعلى كل حال فإن تحميل حركة "خدمة" كلها المسؤولية عن الانقلاب قد يتحول إلى محاولة اجتثاث. فالحركة ليست صغيرة، وربما يتجاوز عدد أعضائها المليون. ولا بد من حصر تهمة الانقلاب في المسؤولين عنه والمشاركين فيه، أما الحركة فالتعامل معها: تقييدها أو حلها أو غيره، لا يتطلب اتهام كل عضو فيها بالمسؤولية عن الانقلاب، أو تحويلها إلى جماعة إرهابية واتباع أسلوب الاجتثاث معها.

وفي المرحلة المقبلة، سوف يتكشف إذا ما كانت الحكومة تقوم باجتثاث الخصوم السياسيين، أم هي عملية تحرير مفاصل الدولة من الكيان الموازي المتغلغل فيها. ويجب ألا ننسى أنّ أصل مصطلح "الدولة العميقة" تركي، وقصد به تحديدًا القوى الحقيقية الفاعلة داخل الدولة التركية، الأمنية بخاصة، وتديرها من وراء الكواليس وتمنع حصول التحوّل الديمقراطي فيها. ولكن يقظة الرأي العام التركي والمجتمع المدني والأحزاب والإعلام هي التي ستمنع عملية تصفية أذرع الانقلاب من التحوّل إلى عملية اجتثاث شاملة معادية للديمقراطية، كما منعت الجيش من الانقلاب عليها. فالشعب التركي، بقواه الفاعلة وأحزابه ووسائل إعلامه الرئيسية، هو الذي أحبط الانقلاب العسكري ودافع عن الديمقراطية، وليس الحكومات الأجنبية التي تبدي الآن حرصها على الديمقراطية.

خلاصة

ثمة عبر كثيرة تُستخلص من أحداث الانقلاب العسكري الخطير في تركيا، واستخلاصها مهمة الحكومة والشعب التركيين والأحزاب التركية. ولكن المغزى الواضح عربيًا أنّه لو انقسم المجتمع التركي بين حزب العدالة والتنمية وخصومه لما كان ممكنًا دحر الانقلاب والانتصار للنظام الديمقراطي. ولا يغيب حتى عن الذاكرة القصيرة كيف انقسمت مصر بين الإسلاميين وخصومهم، وكيف أودى هذا الاستقطاب بالتجربة الديمقراطية الوليدة والهشة.